

الضمانات في العراق - نشرة صحفية

"بناء على طلب الحكومة العراقية ووفقا لاتفاق الضمانات المعقود مع العراق في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، انتهى فريق من مفتشي الضمانات التابعين للوكالة من إجراء التحقق السنوي من المخزون المادي للمواد النووية المعلنة في العراق؛ ويعود الفريق إلى فيينا.. ولا تعد تلك المواد - وهي عبارة عن يورانيوم طبيعي أو منخفض الإثراء- حساسة من منظور الانتشار النووي؛ وهي مجمعة في مرفق تخزين قريب من مجمع التويثة الواقع جنوبي بغداد. وقد أجريت هذه العملية التفقيشية بمساعدة لوجيستية وأمنية من جانب القوات المتعددة الجنسيات ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية.

"إن إجراء مثل هذه العمليات التفقيشية هو أمر تقضي به اتفاقات الضمانات المعقودة مع كل دولة غير حائزة لأسلحة نووية طرف في معاهدة عدم الانتشار أعلنت أن لديها مواد نووية، وذلك من أجل التحقق من صحة هذا الإعلان ومن عدم تحريف تلك المواد تجاه أي نشاط غير معلن. وقد استمر إجراء مثل هذه العمليات التفقيشية في العراق بشكل متواصل، وأجري آخرها في حزيران/يونيه 2003 في أعقاب ورود تقارير تفيد بسرقة مواد نووية من مجمع التويثة حيث قام مفتشو الوكالة باسترداد وإعادة تعبئة وختم جميع تلك المواد باستثناء قدر ضئيل للغاية منها. وتعد عمليات التفقيش الرقابي التي تجرى في إطار معاهدة عدم الانتشار محدودة النطاق والتغطية مقارنة بأنشطة التحقق التي نفذتها الوكالة في الفترة 1991- 1998 وفي الفترة 2002- 2003 بموجب قرار مجلس الأمن 687 والقرارات ذات الصلة.

"وذكر الدكتور محمد البرادعي، مدير عام الوكالة، إن ' المهمة التي تم إنجازها خلال هذا الأسبوع تعد خطوة أولى طيبة . ونحن نأمل الآن في أن نكون في وضع يتيح لنا أن نستكمل الولاية التي أسندها إلينا مجلس الأمن حتى يتسنى للمجلس خلال فترة من الوقت أن يرفع جميع العقوبات والقيود المفروضة على العراق بحيث يمكن استعادة حقوق العراق كعضو كامل في المجتمع الدولي.' إن رفع العقوبات المتبقية يتوقف على إتمام عملية التحقق من جانب الوكالة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفقيش (أونموفيك).

" وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة قد استأنفت تقديم مساعداتها التقنية إلى العراق خلال الشهور الأخيرة. فخبراء الوكالة المتخصصون في المجال البحري انتهوا من إجراء مسح إقليمي للتلوث من أجل توجيه ومساعدة جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى تطهير المنطقة الساحلية العراقية من الحطام الغارق تحت الماء. كما قدم موظفو الوكالة بيانات عن المصادر المشعة الموجودة في مختلف أنحاء العراق . وكان وفد يرأسه وزير العلوم والتكنولوجيا العراقي قد زار الوكالة في الشهر الماضي من أجل مناقشة مسألة التعاون التقني في ميادين متعددة منها الوقاية من الإشعاعات، والتصرف في النفايات المشعة، ومكافحة الاتجار غير المشروع في المواد النووية، والحماية المادية للمواد المشعة، وتنمية الموارد البشرية في مجال التطبيقات النووية."